الأيام
العدد ٢٣٣٦ - السبت ٢٩ يوليو ١٩٩٥م

قضايـــــا

نحو استراتيجية جديدة للعمالة الوطنية (4 - 4)

(الاحـــــلال)

لا شك ان عملية احلال العمالة المحلية محل العمالة الاجنبية تحتاج الى جهد كبير وهى عملية، كما قال عنها وزير العمل والشئون الاجتماعية عبدالنبي الشعلة «من اهم القضايا القومية المطروحة» وهي يجب ان تكون كذلك. كيف؟

اذا كانت الثقة في المواطن ضرورية للبدء بنهج البحرنة والتعليم عنصر ضرورى لمواجهة احتمالات مستقبلية فى سوق العمل الذى يزداد الطلب فيه على الوظائف فى وقت يشح فيه العرض، والتدريب كعامل يصقل موهبة المتقدم للعمل ويضعه فى موضع امكانية البدء فى العمل .. اذا كانت كل تلك العناصر ضرورية، وهى عناصر جرى الحديث عنها بشكل مفصل فى هذه الزاوية، فان الاحلال يحتاج الى قرار جرىء من كل الاطراف الفاعلة فى معادلة البحرنة فقرار حكومى يوقف المتاجرة بعمالة «الفري فيزا» من شأنه ان يعلق الجرس الذى لابد ان القطاع الخاص - بذكائه - سيلتقط الهدف من وراء قرار حكومي كهذا، وعليه التعاطي معه بروح جديدة من الجدية التى لا تشتهي التسويف والمماطلة واللعب على بعض الثغرات الموجودة فى القانون، واستغلال طبيعة الاقتصاد كأقتصاد السوق الحر.

قد يضايق القرار الحكومي، هذا، البعض ممن تقيحت نتواته واضحت مرضا لابد من اجتثاثه للحفاظ على المجتمع باكمله، لكن هذا القرار، ان اتخذ، فسوف يثلج صدور اكبر قطاع واسع في المجتمع وفى مقدمتهم اولئك الذين حفت ارجلهم للحصول على عمل شريف يسدون بأجرة رمقهم ويطعمون عائلاتهم منه.

وقرار كهذا، اى الغاء «فرى فيزا» هو البداية الحقيقية لتحد اكبر منه. فذلك الالغاء يعنى الدخول فى الخطوة اللاحقة والتى تتمثل فى التدقيق فى العمالة الاجنبية القادمة والبدء فى احلال المواطن الذى حصل على قسط من الثقة والتعليم والتدريب، بما يجعله مهيئا لاحلاله محل الاجنبي بشرط الدخول مع هذا الاجنبى فى معمعان العمل - ان كان يحتاج الى تقنية وتدريب - حتى لا يؤثر على سير العمل. وهنا تحد للعامل او الموظف المحلي الذى عليه احترام قيم العمل والانضباط والحفاظ على السلامة المهنية ومتطلبات العمل والجهد للوصول الى الكفاءة الانتاجية المطلوبة.

لكن هذا التحدى لن يكون كذلك الا اذا توافرت شروط عدة من شأنها الحفاظ على هذه المنشأة او تلك وعلى تطويرها وعلي وظيفة العامل المحلي الذى يحتاج في هذه الحالة الى من يقف بجانبه وادخاله فى غربلة العمل اليومى المنتج وهنا لابد من تقديم شىء من التضحية التى تتحول فيما بعد الى مصلحة استراتيجية تحضى بدفع من الطرفين: صاحب العمل والعامل او الموظف.

وعملية الاحلال والبحرنة تحتاج الى رافعة وطنية عامة تتضافر من خلالها الجهود للوصول الى بر الامان الذى هو لجم تزايد اعداد العاطلين عن العمل، والبدء في العد التنازلى لحل مشكلة البطالة وهذا يعني تقليص العمالة الاجنبية الى الحد الادنى الضرورى الذى تحتاجه فعلا سوق العمل. وذاك يحتاج الى تشريعات واضحة الهدف منها ايقاف توطين العمالة الاجنبية نظرا لما يشكله هذا التوطين من اخطار كبيرة، اذ بدأت بعض الدوائر الاجنبية اثارة تساؤلات على شاكلة حقوق العمال المهاجرين الى الخليج ناهيك عن بروز بعض القوى فى البلدان المصدرة لهذه العمالة، تطالب بحقوق لعمالتها!

اذن فالاستراتيجية الجديدة للعمالة الوطنية يجب ان تنظر الى موضوعة البحرنة كهدف استراتيجي وطني على الجميع المشاركة في تحقيقه. كما يجب النظر اليه من الزاوية الاشمل التى تضع المصلحة الوطنية فوق المصلحة الشخصية والذاتية الضيقة.

وليس هناك وهم بان الاحلال والبحرنة، وفق المعطيات المشار اليها، سوف تتحقق بين ليلة وضحاها بل ان ذلك يحتاج الى خطة مرحلية يمكن لوزارة العمل والشئون الاجتماعية البدء فيها عبر تسخير فرق للبحث والدراسة العلمية لواقع سوق العمل واحتياجاتها لمخرجات التعليم والتدريب.. وتلك تكون توطئة لجهود اكبر كثافة واوسع مشاركة من ناحية القطاعات التى تمت الاشارة اليها، باعتبار ان المهمة وطنية عامة وعاجلة ولا تتحمل التاخير.

رضى الموسوى

الأيام
السبت ٢٩ يوليو ١٩٩٥م

حول البحرنة

لطالما قلنا وقال غيرنا ايضا ان مشكلة البطالة مرتبط حلها بالقرار السياسي في المقام الاول . وان الصعوبات التي كان يجري الحديث عنها مطولا ودائما بدون ممل او كلل مثل التدريب وطبيعة العامل البحريني وغيرها يمكن حلها والتغلب عليها طالما توفرت الارادة السياسية .

وهذا ما اكده ايضا توجه الدولة في الفترة القليلة الماضية . فقد اكد سمو رئيس الوزراء في خطابه امام الحكومة الجديدة على الاهمية والاولوية التي توليها الحكومة لحل مشكلة البطالة والاهتمام بالعنصر البحريني وتدريبه وتأهيله ليأخذ مكانه الطبيعي في تنمية وطنه والارتقاء بالاقتصاد الوطني .

وشهدنا حماساً كبيرا من جانب وزيرالعمل الجديد لانجاح عملية البحرنة وعزم وزارته توظيف المزيد من طالبي العمل البحرينيين ووضع الضوابط والتشريعات اللازمة للحد من العمالة الاجنبية وانتشارها في البلاد .

تبع ذلك عدد متزايد من وزارات الدولة وكبار التجار وعدد من المؤسسات الذين اعربوا عن قناعتهم بعملية البحرنة وعزمهم رفع نسبة العنصر البحريني والحد من الاجانب .

اكثر من ذلك لمس المواطن اصرا را على انجاح توجه الدولة الجديد ومصارحة جاءت في وقتها ومكانها.

ففي اللقاء الذي جمعه بالصحافة قبل ايام (نشرته الصحافة المحلية) قال وزير العمل ان الاعتقاد السائد بعدم كفاءة وقدرة العامل البحريني هو اعتقاد مبني على غير اساس من الصحة وان شيوع هذا الاعتقاد وتعميمه يأتي من جهات مغرضة لها مصلحة شخصية وان الاستمرار على هذا المنوال هو طريق نحو الوهم ، وان الواجب يحتم ان نرفع من مكانة العامل البحريني مستشهدا بالكفاءات والخبرات الوطنية في المؤسسات والشركات والمصانع الكبرى في البلاد .

والواقع ان هذا التصريح وضع الكثير من النقاط على الحروف ، سيما وان كثير ممن تصدوا لموضوع البحرنة في السابق ركزوا على عدم اهلية العامل البحريني وعدم ثباته وولائه لرب العمل وللمؤسسة التي يعمل بها . وذهب بعضهم الى اكثر من ذلك حين شكك في قدرة العامل البحريني على شغرالكثيرمن الوظائف التي يقوم بها اجانب في الوقت الحاضر متسلحا بالافكار والتصورات القديمة حول عزوف البحرينيين عن بعض الاعمال او ترفعهم عن اعمال اخرى بسبب ضعف الراتب او النظرة الاجتماعية .

وفي الوقت الراهن يقوم بعض هؤلاء بالضرب على معزوفة جديدة ، يسمونها الخبرات الاجنبية الضرورية التي لاتستطيع البحرين الاستغناء عنها ! وقد يكون شيئا من هذا الطرح صحيحا ، لكن الذي يتغافل عنه هؤلاء او يخفونه ، هو ان الخبير الاجنبي ومهما كانت حاجة البلاد له لابد ان يرتبط بوقت وعقد ومهمة محددين ، وريثما يصبح جاهزا بديله البحريني ، هذا هو الاساس والقاعدة في مثل هذه الحالات لا ان يظل الخبير خبيرا مدي الحياة .

رغم ذلك يظل ينبغي الاعتراف ايضا ان موضوع البحرنة يظل موضوعا شائكا وبحاجة الى الدراسة والبحث ، كي تسير العملية بسلام ودون ان تترك تأثيرات سلبية على الاقتصاد او الحياة العامة للمواطنين .

بيد ان المهم في الامر كله هو ان العجلة بدأت تدور في الاتجاه الصحيح و ان الحكومة وكما يتضح جادة في السعي نحو حل المشكلة وايجاد فرص العمل للمواطنين وتصحيح الكثير من الاوضاع غير السوية في هذا المجال ، وينبغي اعطاؤها الفرصة كاملة كي تنجح في مهمتها.

عمران سلمان